

الدكتور هشام الضن

قاضي بالمحكمة الإدارية بالدار البيضاء

إجراءات التحصيل الجبري للدين العمومي ما بين النص القانوني والعمل القضائي

- ✓ القواعد والمبادئ العامة للتحصيل الجبري للدين العمومي.
- ✓ الإجراءات القانونية الواجب سلوكها خلال مباشرة إجراءات التحصيل الجبري للدين العمومي.
- ✓ طرق التحصيل الجبري العادية والاستثنائية.
- ✓ منازعة الملزم - الخاضع للضريبة - إداريا وقضائيا في إجراءات التحصيل الجبري
- ✓ دور القاضي الإداري في احقاق وإقامة التوازن بين طرفي العلاقة الجبائية.
- ✓ اثار العمل القضائي على طرفي العلاقة الجبائية
- ✓ اهم الضمانات التي خولها المشرع المغربي للخاضع للضريبة خلال مباشرة الإدارة لمسطرة التحصيل الجبري.
- ✓ ابرز الإشكالات القانونية والقضائية التي تطرحها مباشرة مسطرة التحصيل الجبري للدين العمومي.
- ✓ الوسائل البديلة لحل النزاعات الناشئة عن مباشرة إجراءات التحصيل الجبري

تقديم:

الأستاذ عبد المجيد شفيق

رئيس المحكمة الإدارية بالدار البيضاء



الفهرس

3	تقديم
5	مقدمة
	القسم الأول: الإطار القانوني لإجراءات التحصيل الجبري للديون العمومية
19	والمنازعة الإدارية والقضائية فيها
	الفصل الأول: التحصيل الجبري للديون العمومية بين الشروط الموضوعية
23	والشكليات النظامية
24	المبحث الأول: القواعد العامة للتحصيل الجبري للديون العمومية
24	المطلب الأول: الإطار العام للتحصيل الجبري للديون العمومية
24	الفقرة الأولى: طبيعة الدين العمومي
29	الفقرة الثانية: الأشخاص المؤهلون لتحصيل الدين العمومي
	المطلب الثاني: إجراءات وشروط خضوع الدين العمومي لمسطرة التحصيل
39	الجبري
40	الفقرة الأولى: شروط خضوع الدين العمومي لمسطرة التحصيل الجبري
48	الفقرة الثانية: الشروط المسبقة للتحصيل الجبري
54	المبحث الثاني: الإجراءات القانونية لمباشرة التحصيل الجبري للديون العمومية
54	المطلب الأول: الوسائل العادية للتحصيل الجبري
55	الفقرة الأولى: الإنذار القانوني

57	الفقرة الثانية - الحجز
67	المطلب الثاني: الوسائل الاستثنائية للتحصيل الجبري
67	الفقرة الأولى: الإكراه البدني
71	الفقرة الثانية: الإشعار للغير الحائز
81	الفصل الثاني: المنازعة الإدارية والقضائية في إجراءات التحصيل الجبري
81	المبحث الأول: المنازعة الإدارية والقضائية في الإجراءات القاطعة للتقادم
81	المطلب الأول: المنازعة الإدارية في إجراءات التحصيل الجبري
82	الفقرة الأولى: مفهوم المطالبة الإدارية والغاية منها
84	الفقرة الثانية: تطبيقات التظلم الإداري
87	المطلب الثاني: المنازعة القضائية في الإجراءات القاطعة للتقادم
88	الفقرة الأولى: المنازعة القضائية في الإشعار بدون صائر
88	الفقرة الثانية: المنازعة في باقي الإجراءات الأخرى القاطعة للتقادم
100	المبحث الثاني: المنازعة القضائية في إجراءات التحصيل الجبري
100	المطلب الأول: المنازعة في التحصيل الجبري عن طريق الإنذار والحجز
100	الفقرة الأولى: المنازعة القضائية في الإنذار القانوني
107	الفقرة الثانية: المنازعة في الحجز باعتباره إجراء من إجراءات التحصيل الجبري
112	الفقرة الثالثة: المنازعة في الحجز على الأصل التجاري والعقار
117	المطلب الثاني: المنازعة القضائية في البيع كإجراء من إجراءات التحصيل الجبري
118	الفقرة الأولى: الشروط المسبقة لبيع الأصل التجاري والعقار
121	الفقرة الثانية: المنازعة في بيع الأصول التجارية والأموال العقارية

- المطلب الثالث: المنازعة القضائية في الإكراه البدني كإجراء من إجراءات التحصيل الجبري 122
- الفقرة الأولى: الجهة المختصة للبت في دعوى الإكراه البدني 123
- الفقرة الثانية: المنازعة القضائية في صحة الإكراه البدني 126
- خاتمة القسم الأول: 132
- القسم الثاني: ضمانات تحصيل الدين العمومي في ظل الوسائل البديلة لحل المنازعات الضريبية 133
- الفصل الأول: ضمانات الملتزم في ظل إيقاف تنفيذ إجراءات التحصيل الجبري 137
- المبحث الأول: طبيعة الضمانات المخولة للملتزم خلال إيقاف إجراءات الجبري 137
- المطلب الأول: تحصيل الضريبة بين امتيازات الخزينة والضمانات المخولة للمدين 137
- الفقرة الأولى: إمتيازات الخزينة في تحصيل الديون العمومية 138
- الفقرة الثانية: خصوصيات ضمانات الملتزم خلال مراحل التحصيل الضريبي 143
- المطلب الثاني: خصوصيات مسطرة إيقاف تنفيذ إجراءات التحصيل الجبري 150
- الفقرة الأولى: تعريف طلبات إيقاف تنفيذ إجراءات التحصيل الجبري للدين العمومي 151
- الفقرة الثانية: إجراءات ومميزات إيقاف تنفيذ الدين العمومي 152
- الفقرة الثالثة: الجهة المختصة في البت في طلب إيقاف إجراءات التحصيل الجبري 158
- المبحث الثاني: إيقاف إجراءات التحصيل بين النص القانوني والعمل القضائي 160
- المطلب الأول: شروط إيقاف تنفيذ الدين العمومي 160

- 161.....الفقرة الأولى: الشروط الشكلية لإيقاف تنفيذ الدين العمومي
- 166.....الفقرة الثانية: الشروط الموضوعية لإيقاف تنفيذ الدين العمومي
- 173.....المطلب الثاني: إيقاف إجراءات التحصيل في ضوء التشريع والعمل القضائي
- 174.....الفقرة الأولى: وقف إجراءات التحصيل على ضوء التشريع
- 179.....الفقرة الثانية: وقف إجراءات التحصيل على ضوء العمل القضائي
- 187.....الفصل الثاني: إشكالات التحصيل الجبري للدين العمومي وآفاق حلها
- 187.....المبحث الأول: حدود التحصيل الجبري للدين العمومي
- 188.....المطلب الأول: إشكالات إجراءات التحصيل الجبري العادية
- 188.....الفقرة الأولى: الإشكالات المرتبطة بالحجز على المنقول وعلى العقار
- 193.....الفقرة الثانية: الإشكالات المرتبطة بالحجز على الأصل التجاري وصعوبة المقابلة..
- 199.....المطلب الثاني: إشكالات إجراءات التحصيل الجبري الاستثنائية
- 199.....الفقرة الأولى: الإشكال الذي تطرحه مباشرة مسطرة الإكراه البدني
- 205.....الفقرة الثانية: الإشكال المتعلق بالإشعار للغير الحائز
- 208.....المبحث الثاني: الوسائل البديلة لحل المنازعات الضريبية
- 209.....المطلب الأول: التسوية الودية كآلية لحل النزاعات الضريبية
- 209.....الفقرة الأولى: الطبيعة القانونية للصلح في المادة الضريبية
- 212.....الفقرة الثانية: المراحل الإجرائية للمسطرة الصلح
- 217.....المطلب الثاني: التحكيم كآلية لحل النزاعات الضريبية
- 218.....الفقرة الأولى: الطبيعة القانونية للتحكيم في المادة الضريبية
- الفقرة الثانية: توجه المشرع نحو تنزيل التسوية الودية فيما يخص لنزاعات
الضريبية.....
- 222.....

224	خاتمة القسم الثاني:
225	خاتمة عامة
229	الملاحق
231	لائحة المراجع
243	الفهرس

... وفي هذا الإطار يأتي إصدار هذا المؤلف في سياق مجموعة من التحولات المتحكمة في طرفي العلاقة الجبائية والتي تجد أساس مشروعيتها في مجموعة من القناعات الراسخة والمبادئ القانونية والسياسية والدينية والتاريخية والإجتماعية التي تجعل المواطن - الملزم - ينخرط بكيفية تلقائية وعن طواعية في أداء الضريبة أو الرسم أو غيرها من الجبايات على أساس أنها واجب وطني وعلى إعتبار أن المواطن لن يقبل بأداء الضريبة إلا إذا جاءت هذه الأخيرة بجميع أنواعها على شكل قوانين صادرة عن المجالس التشريعية مصادق عليها من طرف نواب الأمة، حيث نجد النظام الضريبي كباقي الأنظمة يرتكز على العديد من المبادئ التي نجد على رأسها موافقة الشعب على الضريبة من خلال المصادقة عليها...

... وتجدد الإشارة إلى أن الدكتور هشام الفن، هو باحث جامعي، متمرس داخل السلك القضائي، كقاضي بالمحكمة الإدارية بالدار البيضاء، أنجز هذا عمل الذي هو في أصله أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، بحكم درايته بواقع المنازعات الضريبية عامة ومنازعات التحصيل خاصة، لذلك كانت هذه الدراسة فرصة مواتية لتسليط الضوء على مختلف المعطيات القانونية والقضائية المتعلقة بها، خاصة وأن عملية التحصيل من أكثر العمليات الحساسة التي تستأثر باهتمام المدينين الذين منحهم المشرع ضمانات واسعة خلال مباشرة القابض لإجراءات التحصيل الجبري منها ضرورة احترام مبدأ تدرج المتابعات وإمكانية إيقاف تحصيل الدين العمومي المنازع فيه إذا كانت هناك منازعة مبنية على أسباب جدية، وغيرها من الضمانات مقابل الامتيازات التي تتمتع بها الخزينة العامة لتحصيل الدين المذكور...

مقتطف من التقديم



نبذة عن المؤلف

الدكتور هشام الفن

قاضي بالمحكمة الإدارية بالدار البيضاء

- حاصل على الاجازة في القانون الخاص -اللغة الفرنسية
- حاصل على الماستر في القانون العام . Master partenariat Public _ privé
- حاصل على دكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية - تخصص العلوم والتقنيات الضريبية.
- له عدة مساهمات علمية وطنية.

